شركة إرنست ويونغ الشرق الأوسط
صندوق بريد ١٤٠
طابق ١٠ البرج الشرقي
مركز البحرين التجاري العالمي
المنامة، مملكة البحرين

هاتف : ٥٤٥٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+
فاكس : ٥٤٠٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+
manama@bh.ey.com
سجل تجاري رقم ٢٩٩٧٧

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي إنوفست ش.م.ب.

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة إنوفست ش.م.ب. ("الشركة") وشركاتها التابعة (المشار إليهم معاً "بالمجموعة")، والتي تتكون من القائمة الموحدة للمركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والقوائم الموحدة للدخل والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملاك والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة بما في ذلك، ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملاك الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسئولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند *مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة* الواردة في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة الأخلاقيات للمحاسبين والمدققين في مجال التمويل الإسلامي ("المدونة") الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للمنشآت ذات المصلحة العامة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات والمدونة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. لقد تم دراسة هذه الأمور ضمن نطاق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وذلك لإبداء رأينا حول هذه القوائم، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر من الأمور الموضحة أدناه، تم تقديم تفاصيل عن كيفية معالجة هذه الأمور في عملية التدقيق في ذلك السياق.

لقد استوفينا المسئوليات المذكورة في بند *مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة* الواردة في تقريرنا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي إنوفست ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

١. تقييم واضمحلال الاستثمارات	
راجع الإيضاحات رقم ٣ و٤ و٧ و٨ و٩	
أمور التدقيق الرئيسية / المخاطر	**الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق**
تمتلك المجموعة استثمارات مالية واستثمارات في مشاريع مشتركة وشركات زميلة واستثمارات عقارية والتي تمثل معاً ٨٦٪ من مجموع موجودات المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. تتضمن عملية تقييم هذه الاستثمارات متطلبات محاسبية معقدة، والاعتماد على اجتهادات الإدارة واستخدام التقييمات الخارجية، وفي بعض الحالات، مدخلات غير قابلة للملاحظة مما يزيد من درجة الموضوعية في تحديد القيمة العادلة كما هو بتاريخ إعداد التقرير المالي.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها/ من بين الأمور الأخرى، على ما يلي: *الاستثمارات المالية* • فهم عملية تقييم الاستثمارات لغرض تقدير التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات أو تقييم الاضمحلال في قيمتها؛ • تقييم مدى ملائمة منهجيات التقييم المبطقة وفحص البيات الأساسية التي تستند إليها تلك التقييمات؛ *الاستثمارات في المشاريع المشتركة والشركات الزميلة* • مراجعة المعلومات المالية للشركات المستثمر فيها للتحقق من اتجاهات الأداء وحصة المجموعة من النتائج المثبتة؛ • مراجعة تقييم الإدارة لمؤشرات الاضمحلال وتقييم العملية المستخدمة لتحديد المبالغ القابلة للاسترداد وعند الضرورة، الاستعانة بخبراء تقييم داخليين لمراجعة عملية احتساب الاضمحلال؛ • التحقق من دقة عملية احتساب طريقة حقوق الملكية والتعديلات ذات الصلة. *الاستثمارات العقارية* • الحصول على تقارير تقييم خارجية مستقلة وتقييم المؤهلات والاستقلالية والمنهجيات المعتمدة من قبل مثمنين العقارات الخارجيين؛ • الاستعانة بخبراء تقييم داخليين لتقييم الافتراضات الرئيسية من خلال مقارنتها ببيانات السوق القابلة للملاحظة؛ كما قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق بجميع أنواع الاستثمارات بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي إنوفست ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

٢.مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	
راجع الإيضاحات رقم ٣ و٤ و٦	
أمور التدقيق الرئيسية / المخاطر	**الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق**
بلغ إجمالي الذمم المدينة للمجموعة ٣٥,٣١ مليون دولار أمريكي وبلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بها ٢٣,٧ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. لقد طبقت المجموعة النهج المبسط لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على الذمم المدينة كما هو مسموح به بموجب معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠. يتضمن تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة على تقديرات وافتراضات تتعلق بمعدلات الخسارة استناداً إلى واقع الخبرة السابقة لحالات التعثر في السداد وظروف السوق الحالية وتقسيم العملاء على أساس خصائصهم الائتمانية وكذلك تقديرات النظرة المستقبلية. ونظراً لمدى أهمية الذمم المدينة وعدم الموضوعية التي ينطوي عليها عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، فقد تم اعتبار ذلك أمراً رئيسياً من أمور التدقيق.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بين الأمور الأخرى، على ما يلي: • فحص مدى دقة التحليل الزمني للذمم المدينة. • تقييم مدى ملائمة تقسيم الذمم المدينة للعملاء على أساس خصائصهم الائتمانية. • تقييم عملية احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة بما في ذلك مدى معقولية المدخلات المستخدمة. • تقييم مدى كفاية الإفصاحات فيما يتعلق بالذمم المدينة ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي إنوفست ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

٣.مخصص الدعاوى القضائية	
راجع الإيضاحات رقم ٣ و٤ و١٣	
أمور التدقيق الرئيسية / المخاطر	**الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق**
كما هو موضح في الإيضاح ١٣، فإن إحدى الشركات التابعة للمجموعة طرف في نزاع قانوني مستمر يتعلق بترتيب عقد إيجار أرض. وقد صدرت عدة أحكام قضائية سلبية ضد الشركة التابعة، ولا تزال القضية قيد الاستئناف كما في تاريخ إعداد التقرير المالي . قامت المجموعة بإثبات مخصص بقيمة ١٣,١٧٩ ألف دولار أمريكي، وهو ما يمثل أفضل تقدير للإدارة لصافي التأثير المحتمل الناتج عن هذه القضية. يتطلب تحديد هذا المخصص على وضع اجتهادات مهنية جوهرية نظراً لحالات عدم اليقين المتأصلة المرتبطة بالدعاوى القضائية الجارية والنطاق المحتمل للنتائج. ونظراً للأهمية المالية لهذه المسألة ومستوى الاجتهاد المهني المطبق، فقد تم تحديد هذه المسألة أمراً من أمور التدقيق الرئيسية.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها، من بين الأمور الأخرى، على ما يلي: • فهم الحكم الصادر عن هيئة التحكيم والقرارات القضائية اللاحقة، وتقييم تأثيرها على إثبات وقياس المخصص بموجب المعايير المحاسبية المعمول بها؛ • تقييم الآراء القانونية التي حصلت عليها الإدارة، وكذلك تلك التي استلمناها مباشرةً من المستشار القانوني الخارجي للمجموعة بشأن القضية، بما في ذلك وضعها القانوني كما هو في تاريخ إعداد التقرير المالي، والنظر في التطورات التي طرأت حتى تاريخ تقرير مدققي الحسابات؛ • الاستعانة بخبراء داخليين لتقييم احتساب الإدارة للمخصص، بما في ذلك المنهجية والافتراضات الرئيسية المستخدمة والمعلومات الداعمة الأخرى ذات الصلة. • مراجعة تقييم الإدارة لمبدأ استمرارية للشركة التابعة وأي تأثير محتمل على المجموعة، بما في ذلك تقييم توقعات التدفقات النقدية المعدة من قبل الإدارة وتحليل الافتراضات الداعمة لتلك التوقعات؛ • تقييم مدى كفاية الإفصاحات، بما في ذلك تطبيق الاستثناء للحد من الإفصاح عن المعلومات الحساسة حيث قد يؤدي الإفصاح الكامل إلى الإضرار بالموقف القانوني للمجموعة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي إنوفست ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

المعلومات الأخرى الواردة في تقرير مجلس الإدارة وتقرير هيئة الرقابة الشرعية
تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في بيان مجلس الإدارة وتقرير هيئة الرقابة الشرعية، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسئول عن المعلومات الأخرى.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئوليات مجلس الإدارة حول القوائم المالية الموحدة
تقع مسئولية إعداد هذه القوائم المالية الموحدة والتزام المجموعة بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على عاتق مجلس إدارة الشركة.

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيداً عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي إنوفست ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)
كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لِما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- فهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.

- التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية التي تحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسئولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسئولة عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع لجنة حوكمة الشركات ولجنة التدقيق والمخاطر حول عدة أمور من بينها، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد لجنة حوكمة الشركات ولجنة التدقيق والمخاطر بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعهم على جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي إنوفست ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع لجنة حوكمة الشركات ولجنة التدقيق والمخاطر، القيام بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد ٤)، نفيد:

أ) بأن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛

ب) وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة؛

ج) باستثناء ما هو وارد في الإيضاح رقم ١ حول القوائم المالية الموحدة، لم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٤ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط الشركة أو مركزها المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

كذلك التزمت المجموعة في رأينا، بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال الفترة قيد التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير لمدققي الحسابات المستقلين هو السيد براسانث جوفيندابورام.

سجل قيد مدقق الحسابات رقم ٢١٢
٢٨ فبراير ٢٠٢٦
المنامة، مملكة البحرين